برلمانيون يؤكدون ارتباط قوات البيشمركة بالمنظومة العسكرية العراقية

بغداد/ المدى

ندد عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني سيروان الزهاوي بتصريحات أطراف عراقية اتهمت قوات حرس إقليم كردستان بالهيمنة على بعض المحافظات.

وأوضح الزهاوي: أن "حرس الإقليم جزء من المنظومة الدفاعية العراقية، وتضم الجيش وحرس الاقليم والاجهزة المخابراتية، ويتولى مسؤوليتها القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الحكومة، وليس وزير الدفاع، والكرد كغيرهم من العراقيين، انضموا الى صفوف القوات المسلحة، ويعملون ضمن فرقة في كركوك، وأخرى في الموصل، ولواء في ديالى." ورفض النائب عادل برواري اطلاق تسمية الميليشيات على قوات حرس الاقليم، قائلا: "عناصر البيشمركة ليسوا ميليشيات، وهم ضمن الجيش النظامي، وحاليا يقوم فوج كامل من قوات حرس الاقليم بحماية مقر مجلس النواب بقصر المؤتمرات في بغداد."

وأشار النائب عن الائتلاف العراقي الموحد، علي العلاق الى أن عمل قوات إقليم كردستان يجري بالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية، موضحا بقوله: "الميليشيات الكردية تحولت الى جزء من المنظومة العسكرية العراقية، واصبحت قانونيا تابعة لإقليم كردستان، ولها تنسيق واسع مع وزارة الدفاع".

من جانبه، قال اللواء الركن طارق عبد الوهاب جاسم آمر اللواء الرابع في الفرقة الأولى من الجيش العراقي، إن إنسحاب اللواء ٣٤ لقوات البيشمركه والمتمركزة في بعض مناطق محافظة ديالى، يخضع للسياقات العسكرية مع وجود سقف زمني لبقائها في مواقعها الحالية.

ونفى جاسم وجود توتر بين القوات الحكومية وقوات البيشمركه، قائلا إن هذه إشاعات حاكها من يريدون خلق فتنة بين أبناء الشعب الواحد وبين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم وأنه تم إرساله شخصيا لهذا الغرض.

وأكد اللواء الركن جاسم " أن القوات الحكومية جاءت لتؤدي التحية لعلم أقليم كردستان، على حد قوله.

وفي السياق ذاته اعتبر نائب تركماني الدعوة إلى سحب البيشمركة من خانقين تهدف إلى عزل كردستان عن العراق

اتهم عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب عن قائمة التحالف الكردستاني وليد شركة "بعض الجهات السياسية بمحاولة عزل إقليم كردستان عن العراق من خلال الدعوة إلى انسحاب قوات البيشمركة من قضاء خانقين وبعض المدن العراقية".

وقال النائب التركماني " امس الخميس إن "إثارة موضوع سحب قوات البيشمركة من قضاء خانقين تقف وراءها بعض الجهات الإقليمية التي تحاول إيصال رسائل محددة لقيادة إقليم كردستان العراق بشان الدور الواسع لها في العملية السياسية داخل البلاد"، لكن شركة لم يسم تلك الجهات.

وأضاف شركة أن "قوات البيشمركة حمت عدة مناطق من محافظة ديالى من الجماعات الإرهابية، وقدمت العديد من الضحايا في هذا المجال، وكان الأجدر بالجهات الأمنية التركيز على المناطق التي مازالت تحت سطوة الإرهاب في المحافظة قبل الانتقال إلى قضاء خانقين ".

وأشار شركة إلى "عدم وجود أي فرق بين قوات الجيش العراقي وقوات البيشمركة لأنهما يعملان على حفظ الأمن في العراق وحماية المواطنين من الاعتداءات الإرهابية"، على حد تعبيره.

زيباري: القوات الأميركية تُخلي المدن العراقية الصيف المقبل

بغداد/ وكالات

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري أن الجنود الأميركيين سينسحبون من المدن العراقية مع حلول الصيف المقبل، وكذلك فإن كل القوات الأميركية المقاتلة ستغادر العراق خلال ثلاثة أعوام، إذا ما استمر التراجع الحالي في معدل العنف.

وكشف زيباري لصحيفة "ذي تايمز" البريطانية تفاصيل جديدة عن مسودة الاتفاق الامني العراقي - الأميركي بشأن وضع القوات الأميركية مستقبلاً موضحاً أن التفاصيل الرئيسية لهذه الترتيبات تم استكمالها. وقال زيباري إن القوات الأميركية "لن يكون بوسعها، وفقاً لهذه الاقتراحات، أن تشن هجوماً بشكل منفرد داخل العراق اعتباراً من العام المقبل". واشار إلى أن السلطات الممنوحة للقوات الأميركية لاعتقال أي عراقي سيتم تقييدها لأن الاتفاق الجديد يقضي بأن يتم تسليم أي معتقل إلى لجنة عراقية - أميركية جديدة. ووفقاً لهذه الاجراءات الجديدة ينبغي أن تحصل القوات الأميركية على موافقة هذه اللجنة أولاً قبل اعتقال أي شخص.

وقال زيباري إن المفاوضات العراقية - الاميركية أوشكت على الانتهاء للتوصل إلى "الاتفاق المرتقب"، لكنه استطرد قائلاً "إن الاتفاق لم يتم انجازه بالكامل لكنه على وشك الاستكمال".

وقال زيباري إن رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الجمهورية جلال طالباني وغيرهما من الزعماء العراقيين ينبغي أن يوافقوا على الوثيقة.

ورداً على سؤال عما إذا كان الاتفاق سيكون مقبولاً للعراقيين، أجاب زيباري: "إنني اعتقد انه سيكون بوسعنا الدفاع عنه".

وشدد زيباري على أن الاتفاق لا يتضمن أي نوع من "الاستعمار" (الاحتلال) للمدن العراقية، وكذلك فإنه ليس اتفاقا على غرار ما كان قائماً في الثلاثينيات كما هو الحال في المعاهدة العراقية - البريطانية آنذاك التي كانت ملزمة للعراق.

وأكد زيباري أن الشروط الواردة في الاتفاق ستتم مراجعتها في ظرف عام أو عامين، وذلك بشرط موافقة الطرفين على ذلك، وهذا سيضمن أن الإدارة الأميركية المقبلة لن تكون مقيدة بأي شروط واردة في الاتفاق. وقال إن الاتفاق لا يتضمن أي بنود لإقامة قواعد عسكرية أميركية دائمة في العراق. وذكر أن الجانبين قد توصلا إلى حلول وسط بالنسبة إلى كل الجوانب الشائكة العالقة الخاصة بأي اتفاق من هذا النوع.

ورأى الوزير زيباري أن الأفق الزمني لانسحاب القوات الأميركية سيعتمد على مقدرة القوات العراقية بما في ذلك الشرطة والجيش على توفير الأمن والمكاسب التي تحققت بعد عام ٢٠٠٧، ما أدى إلى انخفاض معدلات العنف على نحو غير مسبوق منذ أربعة أعوام ونصف العام.

في وقت وصفه المواطنون ليس بالمستوى المطلوب

القوات البريطانية تشير إلى تطور الوضع في البصرة

بغداد / وكالات

ذكرت صحيفة غارديان The Guardian البريطانية في عددها الصادر، الجمعة، أن قائد القوات البريطانية في العراق قال إن البصرة تشهد تطورا كبيرا، إلا أن مواطنين بصريين يرون أن ليس هناك تحسن بهذا المستوى.

وتعلق الصحيفة على ما أشيع بأن الوضع العام في البصرة في تحسن كبير من خلال تضاعف أسعار البيوت في بضعة شهور، وافتتاح مطاعم على امتداد الكورنيش، وقدوم كويتيين أثرياء، وازدهار الحركة التجارية في الميناء، بقولها إن هذه الصورة الوردية عن الحياة في ثانية اكبر مدينة عراقية رسمتها شخصية بريطانية عسكرية رفيعة المستوى.

وأوضحت الصحيفة أن الميجر جنرال بارني وايت . سبانر، الذي عاد لتوه من قيادة القوات البريطانية في جنوب العراق، يزعم أن البصرة شهدت تحولا. وكان الجنود البريطانيون يتعرضون قبل اقل من عام إلى هجمات ليلا ونهارا. ويقول وايت . سبانر انه تناول عشاء، قبل أسبوع، في مطعم في كورنيش البصرة على ضفاف شط العرب.

وقال قائد القوات البريطانية إن "أسعار الأملاك ارتفعت بما يزيد عن الضعف منذ آذار الماضي. فقد وصل سعر البيت إلى ٩٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، وهذه الزيادة تقدر بثلاثة أضعاف"، في معرض إشارته إلى ازدهار منطقة ضفة الشط.

كما تحدث عن "عودة المهاجرين من مسيحيين وسنة" إلى هذه المدينة التي يشكل الشيعة غالبيتها. وأشار إلى أن قوات من الجيش العراقي شيدت مؤخرا عددا من المساجد السنية. وذكر أنه ليس "البصراويين" فقط من يشتري الأملاك فيها، بل إن كويتيين وآخرين ساهموا في ارتفاع الأسعار. وأكد وايت . سبانر أن المملكة المتحدة تقترب إلى انجاز أهدافها"، في إشارة إلى تدريب الفرقة ١٤ من الجيش العراقي والبحرية العراقية، التي وصفها بأنها "تقوم بعمل رائع".

وقال إن ميناء أم قصر يشهد "ازدهارا"، إذ أن ما مجمله ٣٠ رحلة مدنية تصل أسبوعيا إلى مطار البصرة الدولي، وان ٢٠ شركة نفطية عالمية كبيرة تخطط للاستثمار في المنطقة.

وترى الصحيفة أن هذه الرسالة المتفائلة تنعكس في خطة تصاغ الآن في وزارة الدفاع البريطانية لخفض عدد القوات البريطانية في البصرة من ٤,٠٠٠ عسكري إلى بضع مئات في النصف الأول من العام المقبل.

والسبب في تطور الأوضاع البصرية، كما يقول مسؤولون عسكريون بريطانيون، هو توافر الأمن بنحو كبير. فالأمن هو الآن الشاغل الرئيس لـ٧٪ فقط من "البصراويين"، حسب استطلاع اجري مؤخرا لصالح وزارة الدفاع البريطانية.

وتحدث وايت . سبانر أيضا عن إيران، واتهمها بقوله: إن بعض عناصر الحرس الثوري ما زالوا يهربون السلاح عبر الحدود إلى "المجموعات الخاصة"، وهو أسلوب وصفه بـ"الخسيس".

وأضاف أنه ما زالت هناك هجمات ينفذها على الأرجح المجموعات الخاصة، ومتطرفين، إلا أن قوات الأمن العراقية تقول إن مجموع تلك الجماعات كلها لا يزيد عن ١,٥٠٠، وإن بوسعها أن تتعامل معهم من دون مساعدة قوات أجنبية.

وتعلق الصحيفة بالقول إن الرسالة التي أراد الجنرال إيصالها هي أن في العام المقبل، سيكون الجيش العراقي وقوات الأمن قادرين على فرض القانون والنظام في البصرة، وسيقود هذا التحسن الأمني الكبير إلى تطور اقتصادي. وستبقي بريطانيا على وجودها العسكري هناك إلى ما بعد العام المقبل، إلا أنه سيتمثل ببضع مئات لتدريب القوات العراقية في مجال القيادة والسيطرة، وجمع المعلومات الاستخبارية.

مع تواصل بشائر الخير في ديالى

اللجان الشعبية المشتركة تشارك قوات الجيش في عمليات مطاردة العناصر الارهابية والخارجة على القانون

ديالى/ نصير العوام

أستأنفت القوات المشتركة عملياتها العسكرية في محافظة ديالى بعد ان توقفت لمدة اسبوع ، بامر رئيس الوزراء نوري المالكي ، لإمهال المسلحين في المحافظة فرصة اخيرة لتسليم انفسهم . وقال مصدر في قيادة عمليات /بشائر الخير/ ان القوات العراقية تساندها القوات المتعددة الجنسية بدأت بتنفيذ العمليات العسكرية في مناطق محافظة ديالى التي لم تطلها العمليات.

واضاف المصدر لـ (المدى) أن القوات ستنفذ عدة عمليات في المناطق التي لم تشمل في المرحلة الاولى من عملية بشائر الخير .

مشيراً الى :" امر رئيس الوزراء بأيقاف العمليات في المحافظة لمدة اسبوع لامهال المسلحين فرصة اخيرة لتسليم انفسهم ، ساعد القوات العراقية على اعادة تنظيم صفوفها ، والتخطيط بدقة للعمليات القادمة.

معلنا عن القاء القبض على اكثر من (٥٠٠) مطلوب ، ومشتبه به.

وذكر المصدر :"ان مسلحاً واحداً فقط سلم نفسه لقيادة عمليات ديالى.

من جهته أكد النائب الدكتور سليم الجبوري عن جبهة التوافق أن العمليات التي جرت خلال الأسبوعين الماضيين تركزت في مدينة بعقوبة وعمليات أخرى جرت في مناطق شمال حمرين.

واضاف الجبوري أن العمليات اقتصرت على بعض الاعتقالات والتي تمثل أهدافاً نوعية من دون حدوث أية مواجهات عسكرية.

وأشار الجبوري الى أن ما يؤخذ على هذه العمليات أنها تفتقر للمركزية في القيادة وإدارة العمليات.

وأعرب الجبوري عن قلقه من عدم تحقيق الطموحات المرسومة لهذه العمليات من خلال عدم مراعاة التركيبة الاجتماعية لسكان هذه المحافظة من خلال شمولها لكل المناطق والأهداف التي تم تحديدها مسبقا والتي لم تتحقق حتى الآن.

كما وبين الجبوري أن قانون العفو عن المسلحين في ديالى الذي صدر لم يكتب له النجاح بالمستوى المطلوب ، مشيرا إلى أن اللجان المعنية بتطبيق هذا القانون لم تتشكل.

فيما قال القيادي في اللجان الشعبية ليث الدايني أن اللجان الشعبية في المحافظة شاركت مع القوات المشتركة في عملياتها من خلال تقديم المعلومات الاستخبارية عن اماكن وجود عناصر تنظيم القاعدة ، والخارجين على القانون.

واضاف الدايني لـ (المدى) ان القيادات الميدانية للجان الشعبية عقدت العشرات من الاجتماعات مع مقاتليها الموجودين على الساحة المحلية وبينت لهم اهداف الحملة ،مشيرا الى أن اللجان الشعبية ستواصل حملتها في محاربة تنظيم القاعدة .

داعيا العوائل المهجرة من المحافظة الى العودة الى مساكنها ، كما طالب الدايني من الحكومة توفير المستلزمات الاساسية للعوائل التي عادت ، وتشكيل لجنة لتعويضهم عما لحق بهم .

الى ذلك قال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع اللواء الركن محمد العسكري ان رئيس الوزراء نوري المالكي امر بصرف راتب اضافي لمنتسبي اللجان في محافظة ديالى .

وقال العسكري لـ (المدى) ان رئيس الوزراء امر بمعاملة شهداء وجرحى منتسبي الصحوة المشاركين في العملية معاملة منتسبي الجيش والشرطة.

اما في مجلس محافظة ديالى فقد تحدث رؤساء الكتل لـ (المدى) عن عملية بشائر الخير ، حيث قال رئيس مجلس المحافظة ابراهيم حسن الباجلان ان عملية بشائر الخير جاءت لاستكمال عملية السهم الخارق التي بدأتها قواتنا الامنية في العام الماضي والتي كسرت ظهر الارهاب والقاعدة الى حد كبير . واضاف نأمل من " بشائر الخير " ان تقضي على تنظيم القاعدة والخارجين على القانون في المحافظة .

من جانبه قال رئيس كتلة الحزب الاسلامي في مجلس المحافظة مهدي الجبوري ان عملية بشائر الخير جاءت بناء على احتياجات مدن المحافظة لوجود بقايا الارهاب المتمثل بالقاعدة والميليشيات.

واضاف الجبوري يجب ان تستكمل العمليات في المناطق التي مازالت فيها الميليشيات تسيطر على بعض المناطق.

معرباً عن ارتياحه لأداء القوات العراقية ، واصفا اياه "بالجيد".

واشار الشيخ ضاري الخيون الاسدي عضو مجلس محافظة دبالى في تصريح لـ (المدى) الى ان مدن محافظة ديالى كانت بحاجة للعملية بعد عودة الاعمال المسلحة وجرائم الاغتيال الطائفي ،وتلكؤ عودة المهجرين الى منازلهم خلال الفترة التي اعقبت عملية السهم الخارق التي حققت امنا نسبيا في غالبية مدن المحافظة.

من جانبه وصف رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة ديالى الدكتور حسين الزبيدي اداء القوات الامنية وتعاملها مع الاهالي في مناطق عدة من محافظة ديالى بـ (المهني).

وقال أن القوات العراقية تصرفت خلال العمليات العسكرية في مناطق التحرير وعبارة بهرز والمفرق والكاطون في بعقوبة بشكل مهني والجيد والانساني .

من جهة اخرى قال رئيس مجلس اسناد المقدادية الشيخ فالح عمير التميمي لـ (المدى) ، منذ اكثر من ٦ شهور من خلال عقد مؤتمرات المصالحة الوطنية المناطقية التي مهدت الارضية المناسبة لعودة المئات من العائلات المهجرة الى منازلها ، تسعى مجالس الاسناد وشيوخ العشائر الى انجاح عملية المصالحة الوطنية في المحافظة.

واضاف التميمي:"ان العشائر في مجالس الاسناد ومنذ اليوم الاول لعملية بشائر الخير اعلنوا دعمهم ومؤازرتهم للقوات المسلحة المنفذة للعملية. كما واعلنوا استعدادهم في المشاركة فيها وفق ما تراه قيادة العملية ، فضلا عن تقديم والادلة والمعلومات الاستخبارية عن تحركات وملاذات المسلحين المطلوبين.

الى ذلك تعهد اكثر من ٢٠٠ شيخ عشيرة ووجيه من مدن محافظة ديالى بتقديم الدعم والمساندة للقوات الامنية العراقية المشاركة في عملية بشائر الخير المتواصلة في محافظة ديالى .

وجاء في بيان ختامي للمؤتمر العشائري الموسع الذي عقد في مدينة الخالص بحضو اعضاء مجلس النواب ان الحشد العشائري ونيابة عن عمقهم العشائري يؤيدون خطة بشائر الخير تأييدا مطلقا ويعلنون استعدادهم في تسليم المطلوبين الواردة اسماءهم في قائمة المطلوبين فضلا عن استعدادهم في المساهمة في تسليم الاسلحة المتنوعة.

هذا وتعهد الشيوخ والوجهاء بعدم ايواء العناصر الارهابية والاخبار عن الموجودين منهم بين ظهرانيهم ، كما اعلنوا موافقتهم على هدر دماء العناصر الارهابية والخارجة على القانون ".

وفي غضون ذلك طالب شيوخ عشائر محافظة ديالى رئيس الوزراء بتمديد قرار العفو عن الاشخاص المغرر بهم ، وقال مصدر امني في تصريح لـ(المدى) ان شيوخ العشائر رفعوا طلبات الى رئيس الوزراء لغرض استحصال موافقته بشأن تمديد قرار العفو بسبب الاقبال الشديد للمغرر بهم في العودة الى الصف الوطني . مضيفا ان اللجنة التي تم تشكيلها لاستقبال طلبات الاشخاص المغرر بهم بدات اعمالها منذ اسبوع حيث بلغ عدد الذين سلموا انفسهم للسلطات ٢٤٨ شخصا.

وفي سياق متصل قال مدير عام دائرة صحة ديالى الدكتور علي حسين التميمي ان دائرة صحة ديالى بادارتها الجديدة استثمرت عودة الهدوء النسبي الى مدينة بعقوبة، لتشرع في حملة كبيرة لبناء مؤسساتها الصحية المنتشرة في عموم مدن المحافظة واعادة اعمارها وتجهيزها باحدث ما توصلت اليه التقنية الطبية.

واضاف التميمي لـ (المدى) :" ان هذا المشروع الحيوي الذي اقيم بالتعاون مع الملاكات الطبية في قوات متعددة الجنسية يعتبر المشروع الاول من ضمن سبعة مشاريع مماثلة ستشهدها مدن محافظة ديالى المختلفة تباعا.